يسر
إدارة الثقافة الإسلامية
دعوتكم لحضور البرنامج الثقافي
فضيلة الشيخ
د. عزت شحاته كرار
مصر

مكان مخصص للنساء

التاريخ	المكـــان
الأحد 26 رجب 23 ابريل	محافظة الفروانية - منطقة الفروانية مسجد الميلم
الأثنين 27 رجب 24 ابريل	محافظة الفروانية - منطقة الفيحاء ق 9 - مسجد سند العجمي
الثلاثاء 28 رجب 25 ابريل	محافظة الفروانية - خلف فندق كراون بلازا مسجد الصباح
الأربعاء 29 رجب 26 ابريل	محافظة الفروانية - منطقة الفروانية ق 2 - مسجد موضي ادحيم

بعد المغرب

thaqafa thaqafa 99255322 thaqafa1 alThaqafa

شددوا على ضرورة تقديم يد العون والمساعدة للدول العربية

نواب بالبرلمان العربي : نحتاج لتضافر الجهود للتخفيف من معاناة اللاجئين

■ الطبطبائي : اللجنة ناقشت مشروع المبادرة المقدم من البحرين لرفض ربط العنف بالدين الاسلامي

■ علي الدقباسي : علي الدول العربية دعم الصومال ومساندته في مواجهة أزمة الجفاف والمجاعة التي يعاني منها

وليد الطبطبائي

علي الدقباسي

عسكر العنزي

■ الهموم «كبيرة» الوضع السياسي العربي «ملتهب» والأمن القومي العربي «مخترق»

■ آن الآوان لإعادة تنظيم آليات الجامعة العربية لتحقق طموحات الشعوب والقادة

■ عسكر العنزي : نحتاج لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي في العالم العربي

أكد عدد من اعضاء مجلس الامة الكويتي المشاركون باجتماع البرلمان العربي أهمية تضافر الجهود للتخفيف معاناة اللاجئين في الدول العربية

فمن جانبة أكد عضو مجلس الامة عضو البرلمان العربي الدكتور وليد الطبطبائي ان الاحداث الدائرة في سوريا وليبيا والعراق القت بظلالها على اجتماع اللجنة مشيرا الى اهمية تنسيق العمل العربي المشترك والدفع بقضية اللاجئين اعلاميا وسياسيا.

جاء ذلك في تصريح ادلى به الطبطبائي للصحفيين على هامش مشاركته في اعمال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الانسان بالبرلمان العربي وشدد على ضرورة تقديم يد العون والمساعدة للدول العربية الأقل فقرا مثل (الصومال وجزر القمر وجيبوتي) والتوسع في اقامة المشروعات التنموية والخيرية هناك.

وأضاف الطبطبائي ان اللجنة ناقشت في اجتماعها عددا من الموضوعات أبرزها مشروع المبادرة المقدم من مملكة البحرين لرفض ربط العنف و "الارهاب" بالدين الاسلامي بالاضافة الى قضايا حقوق الانسان وأوضاع الأسرى والمعتقلين في السجون الاسرائيلية.

وأشار الى أن اللجنة بحثت أيضا التعاون مع (جامعة الدول العربية) بشأن توحيد التشريعات القانونية والاتفاقية الموحدة لحقوق الانسان ومكافحة الفساد الى جانب انشاء لجنة لأوضاع حقوق الانسان في الوطن العربي.

كما طالب عضو مجلس الامة عضو البرلمان العربي علي الدقباسي الدول العربية بدعم الصومال ومساندته في مواجهة أزمة الجفاف والمجاعة التي يعاني منها.

وقال الدقباسي في تصريح صحفي على هامش مشاركته في أعمال لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي انه تقدم بطلب رسمي لعقد جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع.

وأضاف أن البرلمان العربي يحمل هموم الشعوب العربية وطموحاتها معربا عن أمله أن يتم تحقيق بعضا من تلك الطموحات دون يأس.

وأكد الدقباسي انه آن الآوان لاعادة تنظيم آليات الجامعة العربية لتحقق طموحات الشعوب والقادة والحكومات العربية مؤكدا أن هناك اتفاق من الجميع على ضرورة تحسين بيئة العمل العربي المشترك.

وشدد على أن الهموم "كبيرة" خاصة وأن الوضع السياسي العربي "ملتهب" وأن الأمن القومي العربي "مخترق" مطالبا باتخاذ اجراءات حقيقية لتعزيز الأمن القومي العربي والمحافظة على حق الشعوب العربية في العيش بسلام وامان

كما أكد عضو مجلس الامة عضو البرلمان العربي عسكر العنزي أهمية تطوير التعليم العالي والبحث العلمي في العالم العربي.

وأضاف العنزي في تصريح للصحفيين على هامش مشاركته في اجتماع لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي ان اللجنة تناقش وضع تصور متكامل لاعداد مشروع وثيقة في هذا الشأن.

وأشار الى ان اللجنة ناقشت عددا من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها ومنها قضايا الهجرة واللجوء بالاضافة الى التربية والتعليم بما في ذلك اعداد تصور للنهوض باللغة العربية.

وطالب العنزي الدول العربية بضرورة تطبيق التوصيات التي يناقشها اعضاء البرلمان العربي في مختلف الملتقات مشيرا الى الجهد المبذول في هذا الشأن.

وأعرب عن ثقته بان دولة الكويت ستناقش وتطبق معظم الاقتراحات والتوصيات التي ناقشتها لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي مؤكدا أنه سيقوم بعرض النتائج على الاجتماع القادم للجنة.

يري أن الأداء التشريعي للمجلس الحالي حتى الآن دون الطموح

المطيري: المطالب النيابية مرآة للرغبة الشعبية

■ لا نطالب فقط بتجميد الوثيقة الاقتصادية بل أن تعود الأمور كما كانت وكل ما أقر في الوثيقة الاقتصادية كما كان

■ لا يجوز أن يطلق على كل نائب يقف في وجه الحكومة عندما تقصر لقب «معارض» وإذا كان كذلك فكلنا معارضون لأجل تنمية الكويت

ماجد المطيري

■ المطالب النيابية مرآة للرغبة الشعبية وتسعى في مجملها لتحقيق التنمية المستدامة والتطلعات الشعبية

■ لمسنا تعاوناً جاداً من الحكومة في عدد من القضايا منها عودة الجناسي وتعديل الوثيقة الإقتصادية

■ طموحنا كبير ونتطلع إلى ان يترجم بإقرار المزيد من القوانين التي تخدم والوطن والمواطنين

قال عضو مجلس الأمة النائب ماجد المطيري أن الأداء التشريعي للمجلس الحالي حتى الآن دون الطموح معربا عن عدم رضاه المطلق من حيث عدد القوانين المنجزة، غير انه التمس العذر في ضرورة التأني في دراسة القوانين والتشريعات.

وأضاف المطيري في تصريح صحفي "رب ضارة نافعة" فقلة عدد القوانين التي انجزت قد تكون إيجابية كونها تمنح المزيد من الوقت للاستماع إلى وجهات النظر كافة كي لا يُقر أي قانون ناقصا، مؤكدا انه من يقيّم أداء المجلس هم المواطنون الذين اختاروا ممثليهم في هذا المجلس.

وأكد ان النائب هو ممثل للأمة ينقل ما يريده الشعب، لافتا الى ان تحقيق المطالب الشعبية ينعكس على التنمية والاستقرار المعيشي للمواطن.

وذكر ان عمل عضو مجلس الأمة ينقسم لشقين التشريعي والرقابي معا ، فإذا كانت الرقابة البرلمانية تصنف النواب على أنهم معارضة فيمكن وصف كل نواب المجلس بالمعارضة.

وبين ان غاية النائب عندما يقدم مقترحا أو تعديلا على قانون ان يعود بالنفع على المواطن باعتبار ان المطالب النيابية مرآة للرغبة الشعبية وتسعى في مجملها لتحقيق التنمية المستدامة والتطلعات الشعبية.

وأكد المطيري أهمية اللجان المؤقتة وفاعليتها في مساندة اللجان الدائمة لحل قضايا مؤقتة، نافيا أن تكون عائقا امام عمل اللجان الدائمة وإنما مكملة لها.

وعن التعاون بين السلطتين أكد المطيري أن هناك الكثير من الملفات التي لمس من خلالها تعاونا جادا من الحكومة بخاصة فيما يتعلق بعودة الجناسي وتعديل الوثيقة الاقتصادية وغيرها ولكنها خطوة في الاتجاه الصحيح.

ولفت إلى انه برغم التعاون القائم إلا أن طموحنا أكبر ونتطلع الى ان يترجم بإقرار المزيد من القوانين التي تخدم والوطن والمواطنين.

وحول التعاون والتنسيق بين النواب انفسهم قال المطيري إن هذا النوع من التعاون موجود وكذلك التعاون النيابي-الحكومي من حيث الرد على الأسئلة البرلمانية إلا ان "بعض الوزراء يتغافلون أو يقصرون في هذه الجانب".

وفيما يتعلق بتصنيفات النواب ما بين مؤيد ومعارض اعتبر المطيري أن تصنيف البعض لنواب المجلس الحالي بين مؤيد ومعارض للحكومة غير دقيق، فمن غير المقبول ان يحسب كل من لم يقف مع الحكومة في ملف ما ضمن المعارضة.

وأضاف: لا يجوز ان يطلق على كل نائب يقف في وجه الحكومة عندما تقصر او يواجه الفساد لقب (نائب معارض)، وإذا كان كذلك فكلنا معارضون لأجل تنمية الكويت.

وأكد المطيري انه ليس هناك برلمان في العالم لا توجد به معارضة، ولكن تحديد مصطلح المعارضة وتصنيف النواب على اثره في الكويت يفتقد الدقة.

وقال المطيري " انا من الأشخاص الذين يحاسبون الحكومة إذا اخطات ويصفقون لها ويشدون على يديها وينشدون التعاون معها إذا ما اجادت واحسنت وانتجت".

وفيما يتعلق بالوثيقة الاقتصادية، بين المطيري إن ما وصلنا حتى الآن من وزير المالية أن هذه الوثيقة الاقتصادية مجمدة بكل ما فيها، وسننتظر الأيام المقبلة لاستيضاح الرؤية كاملة بشأنها.

وأضاف: أعود وأكرر ما قلته سابقا إن المطلوب ليس فقط تجميد الوثيقة الاقتصادية، بل ان تعود الأمور كما كانت وتعود أسعار الوقود وكل ما اقر في الوثيقة الاقتصادية كما كان.

ودعا المطيري وزراء النفط والتربية والتجارة والخدمات ان يحذوا حذو بقية الوزراء بالرد على الأسئلة البرلمانية، مشيدا في هذا الجانب بتعاون وزيري الداخلية والدفاع وانه بالعموم التعاون موجود ونتطلع الى الأفضل.

أكد أن المشروع انحرف عن هدفه الأساسي وأصبح استثمارياً

العدساني: إنشاء شركة مساهمة لإدارة مستشفى جابر لا يتماشى مع مضمون الدستور

■ سياسة الحكومة والقرارات والدراسات الصادرة غير واضحة المعالم

■ الأصل هو تطبيق نظام التأمين الصحي على الوافدين وتقليص الهدر في وزارة الصحة

رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني أن قرار مجلس الوزراء بإنشاء شركة مساهمة لإدارة مستشفى جابر لا يتماشى مع مضمون الدستور .

وقال إن المادة 11 من الدستور تنص على أن تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية.

وأشار العدساني في تصريح صحافي إلى أن مشروع مستشفى جابر انحرف عن هدفه الأساسي موضحا انه أصبح مشروعا استثماريا يهدف إلى تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأن المواطن سوف يتحمل جزءا من تكلفة العلاج.

وأوضح أن ذلك ما أكده في الاستجواب بأن توجه الحكومة لخصخصة العديد من القطاعات منها خصخصة كلية وبعضها جزئية سوف يساهم في رفع الأسعار وزيادة الأعباء المالية على المواطنين كونهم سيتحملون نسبة من تكاليف العلاج

وقال إنه عندما استجوب رئيس الوزراء عام ٢٠١٣ أكد أن مستشفى جابر سيكون جاهز لاستقبال المرضى في عام 2014 إلا اننا في عام 2017 وإلى الآن لم يتم افتتاحه.

وأوضح أن الحكومة تسعى إلى تغيير توجهها وإنشاء شركة مساهمة لإدارة المستشفى مبينا أن هذه التجربة جديدة وفيها نوع من المخاطرة بالإضافة إلى أن من سلبياتها زيادة التكاليف على المواطنين.

وأضاف العدساني أنه في حال أن الدولة تتحمل جزءا من تكاليف العلاج للمواطنين الفعلية وتتراوح ما بين ٥٠ و ٨٠ في المئة فمعنى ذلك أن المواطن سيتحمل نسبة تكاليف عالية.

وبين أن الأصل هو تطبيق نظام التأمين الصحي على الوافدين وتقليص الهدر في وزارة الصحة والوزارات عامة وعدم تحميل المواطنين اعباء مالية إضافية.